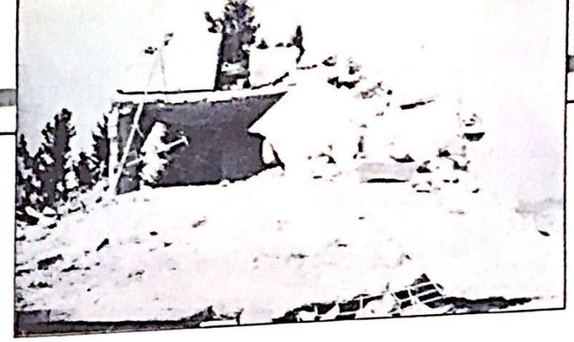

في بيان صحفي للمؤتمر الوطني لدعم الجنوب

التعويضات عن الاضرار خاضعة للمقاييس العشائرية والشخصية

كي لا يبقى مجلس الجنوب مطية لرئيس مجلس النواب لتنفيذ سياسته واهدافه

عقدت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني لدعم الجنوب مؤتمرا صحافيا تناولت فيه اوضاع الجنوب الذي يعاني من تسلط سلطتين فاشيتين ، اسرائيل والسلطة اللبنانية الحاكمة. وقد القى خلال المؤتمر بيان صحفي تحت عنوان « الاوضاع العامة في الجنوب وبمجلس الجنوب » .. ففي مقدمة البيان جاء :

« ان المؤتمر الوطني لدعم الجنوب يرى من واجبه اليوم ، وقد بلغت المؤامرات ذروتها على هذه المنطقة العزيزة من ارضنا الحبيبة ، ان ينقل عبر الصحافة اللبنانية ومن على منبرها الحر وجهة نظره حول المشكلة والحلول التي يرتئيها سبيلا للوصول الى المرحلة التي يشعر فيها الجنوبي فعلا انه من هذه الارض يحمل السلاح في يد للدفاع عنها والاستشهاد في سبيلها ويحمل في اليد الاخرى المعول لاستمرارها وجني خيراتها المهدورة ... »

وقال : « وبدلا من التفات النظام الى هذه المنطقة ليدرأ عنها الخطر الصهيوني الدائم وليعمل في سبيل تنميتها الاقتصادية صرف هذا النظام خمسا وعشرين سنة من عمره معتمدا في سياسة عدم الاعتراف بالخطر الصهيوني وتجاهل الوضع الاقتصادي البالس في الجنوب » فكما بقي الجنوب محروما من التحصينات الدفاعية فكذلك بقي محروما من مياه الليطاني لري اراضيه العطشى ، ولقد استطاع العدو الصهيوني ان يستغل هذا الوضع باستمرار ووقف كل هذه الثغرات الموجودة في صالح سياسته العدوانية وخطط الاغتصاب .

وخلال كل هذه الازمات الحادة التي تعصف في الجنوب ، كانت الصيغة الاساسية التي تعتمدها الحكومة في الرد على نتائج الاعتداءات الاسرائيلية هي « مجلس الجنوب » قد اصبحت صيغة تتطلب الكثير من اعادة النظر والتقييم خاصة وان المجلس تحول الى شبه مؤسسة اقطاعية تابعة لسلطة التنفذين والمستفيدين من جراح الجنوب ودماء الجنوبيين .

« وقد بلغت الحالة في المجلس حد القاسة الوطنية وهي تتفاقم باستمرار وصولا الى درجة الانفجار الشعبي . فالجماهير المتضررة تسمع عن رصد الملايين للمجلس وتسمع عن تبرعات الدول العربية بعشرات الملايين ولكنها لا ترى اثرا موازيا لهذه التي يشرب قسم كبير منها بقدرة قادر الى المحظوظين والمنافقين وحتى غير المتضررين » .

فالمدير العام لمجلس الجنوب السيد سحن فرحات الذي انتقل بقدرة قادر من وظيفة كاتب الى وظيفة مدير عام واقع تحت التأثير المباشر لمن كان سبب تعيينه في هذا المنصب، ينفذ رغباته ، بحيث بات مجلس الجنوب مؤسسة في خدمة رئيس مجلس النواب السيد كامل الاسعد يستخدمها كما يشاء من اجل تعزيز وضعه السياسي المنهار في الجنوب .

ومن هنا لا يتعجب ابناء الجنوب كيفان مستشفى صور لم يتم توسيعه وتجهيزه بثريا واليا ، وكيف ان مدرسة صور ايضا لم يبت بتلزيمها حتى الان وكيف ان مركز بنت جبيل الصحي (دار التوليد) لم يستكمل بعد .

اما التعويضات عن الاضرار الناجمة عن الاعتداءات والتي تأتي في قمة مسؤولية المجلس فهي خاضعة للمقاييس العشائرية والشخصية وليس لقوانين ثابتة تشمل كل المتضررين بمقاييس العدالة والمساواة . فهناك بعض القرى التي لم تقصف ومع ذلك فقد دفعت تعويضات عن اضرار لحقت المنازل منها :

جميجمه ٥١ منزل مبلغ ١٨٤٠٠٠ ل.ل.
خربة سلم ٨٩ منزل مبلغ ٢٥٤٥٠٠ ل.ل.
مجدلزون ١٩٨ منزل مبلغ ١٠٤٠٠٠ ل.ل.

« وهناك بعض الموظفين بصورة طبيعية عوض على ورثتهم على اساس انهم ضحايا اعتداءات نذكر بعضهم » :

مهيب موسى العلي
محمد حسين دياب
محمد سعيد قائم .

ومثل اخر على هذا الفئة المستفحل في « مجلس الجيوب » ان احد اعضاء حزب رئيس النواب وهو غسان مداح من ميس دفع له التعويض عن كسارته ثلاث مرات بدلا من المرة الواحدة . اما التعويضات في منطقة بنت جبيل فهي لا تدفع لمستحقيها او غير مستحقيها الا بموافقة نزيه دكروب قريب النائب حميد دكروب ورفيقه في حزب الاسعد .

« ان ما عرضناه من التجاوزات الفاضحة والحاصلة في مجلس الجنوب ليس الا فيض من فيض وهي تعكس السياسة العامة السائدة في الجنوب وفي كل المجالات حيث تجري محاولات حثيثة لاعادة هذه المنطقة المتحررة الى نفوذ الاقطاع السياسي بأبشع صورة .

ان تفاقم هذا الوضع واستفحال شر نفوذه بات مسألة تستدعي انتباه وحذر كل القوى الوطنية الحية للبنان وللديمقراطية، ونحن اذ نكشف بعض جوانب هذه السياسة والوضع الذي يعيشه الجنوب فهدفنا ازالة الظلم التاريخي والراهن الواقع على هذا الجزء العزيز من الوطن » .

تتعرّض للاعتداءات الاسرائيلية ويعبث بجمالها الاهمال والاستغلال ويشرب سكانها المياه الآسنة

ياطر قرية جنوبية :

إذا كانت المساهمة في النضال الوطني باعتبارها تضحية يؤديها المواطن بدون مقابل، تتطلب قدراً من الوعي او انها دليل على وعي الانسان لمستلزمات النضال بالوطنية ، على ان كل مواطن من ابناء الطبقات الكادحة التي لها مصلحة في النضال الوطني ، عندما يدرك انه فرد من جيل يخوض معركة نضالية ضد الطبقات الرجعية التي تقف بوجه رفيته في صنع الحياة الافلاقة به وتحول دون تحرره وتقدمه ، سيجد نفسه امام اختيارين لا ثالث لهما : اما ان يقف على « التل » متفرجا متنصلا من اداء مسؤولياته الوطنية او غير مدرك لها ، واما ان يأبى اختيار مثل هذا الموقف الانتهازي ، فيقرر الاسهام بالنضال بالقدر الذي يستطيع . تقريرا يعبر عن وعيه وشعوره بالمسؤولية تجاه نفسه وتجاه شعبه .

تقول اذا كانت المساهمة في النضال باعتبارها واجبا يؤديه المواطن بمحض اختياره وحسب قدرته على العطاء تختلف بقيمتها وحجمها من مواطن لآخر باختلاف امكانات القدرة على المساهمة والعطاء ، فان جماهيرنا الكادحة في الجنوب عامة وفي قرية (باطر) خاصة بخالفون هذه القاعدة ، اذ ليس بوسع اي منهم ان يختار الوقوف على (التل) ليتفرج على الاخرين ، او ان يقرر بمحض اختياره مقدار مساهمته في النضال لان العدو الصهيوني لا يترك لهم فرصة الاختيار والتقرير . فمنذ عام ٦٧ وهو مستمر بقصف مزارعهم بغية احراقها . وبين الحين والحين يقرف القرية بوابل من نيران طائراته ليدمرا عددا من منازلها ، وهو يفعل ذلك كله بهدف تدمير حياة المواطنين وجعلها وجل واضطرابهم مستمرين. هذه حقيقة لا يختلف عليها اثنان . ولكن اذا كانت جماهيرنا في الجنوب تقف صامدة بوجه الحقد الصهيوني الغاشي واعتداءاته المستمرة طوال سبعة اعوام ، وقفة لم تسجل قاهرة الاجماع في المشاركة النضالية فحسب ، وانما سجلت ايضا ظاهرة مساواة الجميع في التضحية. واذا كان بوسع الانسان ان يسجل هاتين الظاهرتين النادرتين الملفتين للنظر . فانه وبكل سهولة يستطيع ايضا ان يسجل ظواهر اخرى، ستفرب جنوبنا المناضل ، على تحطيم راس الدولة ولو بحجارة المنازل المتداعية وركامها، ان عز توفر السلاح في منطقة يفترض أن تكون ضرورة وجود السلاح كضرورة وجود الماء والهواء والطعام !

في وقت يشاهد فيه الانسان كم هي فظيعة ووحشية هذه الاعتداءات الاسرائيلية ، فانه يشاهد وبلمس غياب الدولة وكأنها ليست معنية بما يتعرض له الجنوب وسكانه. ولا دخل لها بما تعانيه جماهيرنا هناك . انها غائبة تماما وكأنها تريد للجماهير ان تتقاسم عذابها وتتحمل تضحياتها لوحدها ، وليت الامر يقف عند حد عدم التدخل لحماية الشعب الذي تدعي تمثيله، فلعلها تجد عذرا بضعفها وعدم قدرتها على اداء واجباتها الدفاعية لبنها تقف عند حد التخلي عن اداء مسؤوليتها !

ان هذه الدولة التي لا تمثل اكثر من ٤٪ من مجموع ابناء شعبنا تظهر كما يظهر « عنتر » في ميدان القتال . وتحضر كأقوى ما يكون الحضور، وهي مشهرة سلاح ارهابها واضطهادها لقمع اية بادرة تحرك جماهيري يطالب في بناء ملجأ او توفير طريق او انارة قرية او توفير المياه للشعب الذي يعيش على اعصابه ووسط ركام منازله .. انها حاضرة كأقوى ما يكون الحضور لدعم رجال الاقطاع السياسي والديني وازلامهم والملاك العقاريين الذين تعاني منهم الجماهير اكثر مما تعاني من اعتداءات اسرائيل .

(وعندما تبلغ السكين العظم !)

لقد كانت الدولة منطلقة من نظرة الاستهانة بالناس ولسان حالها يقول : ما عسى ان يبلغ عض النمل . بيد ان جماهيرنا رغم عدم قدرتها لحد هذه الساعة على التحرر من سلطة الـ ٤٪ المتعفنة وانشال نفسها من بؤرة الظلم السافر الذي تعانيه : فان صبرها وطاقتها على الاحتمال تفقد فيهب للوقوف بوجه المرتزقة من اهل النظام وازلامهم .

ولنعطي مثلا للتدليل على فساد هذا النظام ونفسخ اركانه من جهة والبرهان على ان الضغط يولد الانفجار وان بحدود من جهة اخرى .

فمنذ اوائل اذار ١٩٧٠ قام اهالي قرية باطر بجمع خمسة الاف ليرة لبنانية من اجل بناء الملاجيء . ولما كان هذا المبلغ قليلا لا يفي بالحاجة فقد انطلوا في حينه بالجلس الشعبي الاعلى لاعانتهم وقد بارك السيد الصدر خطوتهم هذه وارسل كتابا الى القرية عين بموجبه لجنة ترأسها رئيس بلدية سابق ومختار القرية انذاك واخرين . وامام هذا التحرك تحمست السلطة وخصصت ٤٠ ليرة لبنانية لكل فرد من عائلة تقيم ملجأ حول مسكنها على ان يدفع النصف قبل المباشرة في العمل والنصف الاخر عند الانتهاء من بنائه .

هذا جانب من مهزلة بناء الملاجيء اما الجانب الاخر فتتبينه من قضية تعويض الاضرار الناجمة عن القصف الاسرائيلي فبعد ان فرغت لجنة الملاجيء هذه من كشف الاضرار ارسلت جدولا بها الى القائمقامية . وكان المتضررون ٤٠ شخصا وقيمه الاضرار المادية قدرت بـ ٤٠٠٠ ل.ل وقد ارسلت القائمقامية بدورها جدول تقدير الاضرار هذا الى مجلس الجنوب الذي سرعان ما اعاد الجدول الى المختار بحجة وجود نقص في التواقيع ، وهناك اختفى الجدول بصورة مفاجئة لتقوم اللجنة بوضع طلبات اخرى باسمائها واسماء افراد عائلاتها الحي واليت منهم ، وقد بلغت قيمة الجدول الذي اعدته اللجنة ٢١٨٠٠ ل.ل اي اكثر من خمسة اضعاف قيمة الجدول الحقيقي السابق وقد كانت حصة رئيس اللجنة ١٢٠٠٠ ل.ل وما تبقى حصة لاعضاء اللجنة الاخرين .

ان الاهالي اكتشفوا هذه اللعبة الخبيثة بعد ان اختفى احد افراد اللجنة بسبب فضائحه حمله فاخبر الاهالي وقد تحركوا رافضين هذه اللجنة وشكلوا لجنة موسعة اخرى . ولكن بعد ان بلغت السكين العظم ولم يعد امامهم اي مجال لتغيير ما حدث !

نموذج من نماذج الفساد

هناك مشروع اسمه بالكامل « المشروع الاخضر » واليه تعود نسبة لبنان الاخضر ومهمة الهيئة او الجهاز الذي يقوم او يعمل باقطة هذا المشروع تتمثل باصلاح الاراضي .. الى هنا تبدو العملية طبيعية ومنسجمة مع عنوانها « المشروع الاخضر » ولكن تعالوا نطالع عن كثب كيف تتم عملية اصلاح الاراضي التي يريدون بها ان يجعلوا لبنان اخضر :

يتوجب على الفلاحين الذين يريدون اصلاح اراضيهم عن طريق « المشروع الاخضر » ان يقدموا طلبات بذلك الى المشروع ليقدر بكم يوم عمل تتم عملية الاصلاح لكي يحدد اجرة العمل الذي يقوم به . وهنا يتدخل المختار والمتنفذون

لجعلوا من اجرة الاصلاح مضاعفة مثلا لو كان العمل يستوفق اسبوعا فانهم يطلبون من الفلاح ان يدفع اجرة عمل لمدة اسبوعين بالتواطؤ طبعا مع « المشروع الاخضر » وعندما ينتهي الاسبوع وهو الوقت الكافي لاصلاح ارض الفلاح، يأخذون العمال والالات للعمل في حقولهم هم طيلة الاسبوع الاخر بالمجان طبعا) .

أليس بهذه الطريقة يكون لبنان اخضر ؟

هذه القرية الجميلة يشوهها احتكار شركة الربحي واستغلالها

قرية باطر احدى قرى قضاء بنت جبيل ترتفع عن سطح البحر ٩٤٠م وتبعد عن مركز القضاء مسافة ٢٠ كلم . عدد منازلها اكثر من ٤٠٠ وعدد سكانها حوالي ثلاثة الاف نسمة ، اهم مصادر معيشة سكانها الدخان والزيتون .

انها احدى قرانا الجميلة ذات المناخ المتطيف ولولا اهمال الدولة لكان بمكن لقرية باطر ان تكون واحدة من مصايفنا الجميلة . انها لا تعاني الاهمال وغياب الدولة فقط بل تعاني من شركة الربحي واحتكارها . فقد استصرت هذه الشركة باحتكار محاصيل الدخان ومنع زراعته بدون رخصة مسبقة وبالكمية المحددة من قبلها . وامام هذا التحكم الذي جعل الشركة تعيث بمصادر معيشة الجماهير كما تعيث اسرائيل بأرواحهم فقد هب الاهالي منذ ثلاث سنوات معبرين عن تقهقرهم ليخفضوا تسلط الشركة وتحكمها . وخلاصة ما حققوه بنضالهم في انهم فرضوا على الشركة شراء محصولهم السنوي من الدخان دون التقيد بزراعة الكمية التي تحددها الشركة علما بان معظم الرخص يتوزعها آل الخليل وآل سمعون الامر الذي يجعل معظم السكان يضمون الارض من مالكي الرخص . اما الملكية فتتراوح بين ١٥ دونم ودونم واحد .

وبحجوا في حرمان باطر من الاستفادة من نشاط ناديها

ليس هناك مجالا من مجالات الحياة لم تمتد اليه يد التخريب والفساد ، لحرص الرجعية على ان تغلق اي منفذ او وسيلة يمكن ان تسهم باستيقاظ الناس وتاليبهم ضدها . وقصة الجهد الذي بذله للمهمة على النادي ومنعه من ان يلعب دوره الاجتماعي والثقافي لخدمة ابناء القرية احدى البينات على ذلك . فقد استطاع الشباب ان يحصلوا على رخصة نادي لهم في عام ١٩٦٨ ، بيد ان المتنفذين عندما عجزوا عن منع الحصول على الرخصة عمدوا الى زج ارتالهم لشل فعالية النادي وتعطله . وهكذا حرموا شبيبة القرية من فائدة كان الشباب بتوخاها من وجود النادي .

لتمرة دور كبير في حياة المجتمع الباطري

تقوم المرأة في باطر بدورها الاقتصادي فتشارك الرجل بالاعمال الزراعية وتساهم بنسبة ٨٠٪ في عملية الانتاج الزراعي وتراوح اجرتها بين ٥ و ٧ ليرات يوميا هذا الى جانب مساهمتها بالعمل مع جمعية الزهراء التي انشأت هناك معهدا لمحو الامية وتعليم الخياطة والتدبير المنزلي وقد طالب الاهالي مجلس الجنوب بانشاء مركزا دائما لهم بالقرية ولكن احدا لم يساهم فاضطروا لاستئجار بيت بدل بلغ ٦٠ ل.ل وقد ساهمت المرأة بهذا العمل دون مقابل في السنة الاولى والسنة الثانية انطلب مبلغا رمزيا قدره ١٠٠ ليرة في الشهر . كما قامت جمعية نساء جبل عامل بافتتاح معهد آخر يعمل مدة شهرين في السنة لتعليم الخياطة ولمحو الامية وتدفع هذه الجمعية ١٦٠٠ ل.ل اجرة بناء في السنة و ٣٥٠ ليرة للمشرفة عليه. وقد ساهمت هاتين الجمعيتين لمحو الامية بين صفوف الوالدين والوالدات بدرجة اقل مما يمكن ان تعطيه المرأة هناك وذلك جود لحداثة تاسيسها ولعدم وجود التسهيلات والمساعدات التي تبقي انعدمها مجلس الجنوب او البلدية الناجمة بسبب الظروف العائلية منذ سنة ١٩٦٩ بين آل سويدان وآل الكيواني والتي هي الآن باسلام القائمقام .

كما قامت جمعية نساء جبل عامل بانشاء المستوصف في باطر ويقدم الاهالي للموظفات الطبية يوما واحدا بالاسبوع مقابل دفع ليرة واحدة رسوم تسجيل كما يدفع الاهالي نصف سعر الدواء . هذا كله في ظل غياب مجلس الجنوب .

الامية منتشرة ومياه الشرب آسنة

ان مدرسة باطر الرسمية مؤلفة من خمسة بيوت موزعة في انحاء القرية عدد طلابها حوالي ٢٠٠ تلميذ وتلميذة . نسبة الامين في باطر عالية لان فرص التعليم غير متاحة الا لمن دون الخامسة عشرة .

وقصة باطر مع مصلحة المياه هي قصتها مع القرى الجنوبية عامة . فمصلحة المياه التي تأخذ اشتراكا من الاهالي مقداره ٤٠ ل.ل لكل نصف ليتر ماء لا توفر لهم الماء للشرب سوى يوما او يومين في الاسبوع على الاكثر واحيانا كل ١٥ يوما لذلك يضطر الاهالي لسد حاجاتهم من الماء فيجلبونه من آبار والبركة التي تتجمع مياهها من امطار الشتاء ، فالماء في مياه راكدة وآسنة .

أتريدون أمثلة أخرى على غياب الدولة وفساد النظام. اذن طالعوا العدد القادم !

حزب العمل الاشتراكي العربي وحزب البعث العربي الاشتراكي يتحفظان على بعض فقرات برنامج النقاط العشر الذي اقرّه المؤتمر الفلسطيني في دورته الثانية عشر في اجتماعات الجبهة المشاركة

عقدت الامانة العامة للجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية دورتها العادية في بيروت خلال ايام ٣ و ٤ و ٥ من الشهر الجاري وقد اصدرت بيانا شاملا تضمن دعوة الجماهير العربية لدعم المقاومة الفلسطينية واستنكار ومقاومة الهجمة الامبريالية الرجعية الصهيونية، **وقد سجل حزب العمل الاشتراكي العربي وحزب البعث العربي الاشتراكي تحفظهما على بعض فقرات برنامج النقاط العشر الذي اقره المؤتمر الفلسطيني في دورته الثانية عشر ، وقد اقرت الامانة العامة هذا التحفظ باعتباره حقا مشروعا لعضوين من اعضاء الجبهة .** وكشفت الامين العام السيد كمال جنبلاط بأن يذيع هذا التحفظ للرأي العام . **غير ان السيد جنبلاط لم يذع تحفظ حزب العمل الاشتراكي العربي الامر الذي دعى الى ان يعلن ناطق بلسان حزب العمل الاشتراكي العربي عن اسفه لتصرف السيد كمال جنبلاط المخالف لقرار الامانة العامة علاوة على كونه يشكل خروجا على ابسط اصول العمل الجبهوي .**